قوات عراقية كبيرة، في حال الصدام العسكري بين الولايات المتحدة الاميركية والعراق. ولكن من اجل تجنيد شركاء عرب في التحالف المعادي للعراق فضّلت الولايات المتحدة الاميركية ابقاء اسرائيل بعيدة من الاضواء» (**معاريف**، ١٢/٧/١٩٩٠).

أمّا التطوّر السياسي الثالث الذي ألقى بظلاله على محادثات شامير في واشنطن فكان المعلومات التي تناقلتها وكالات الانباء بشأن المداولات الجارية في مجلس الامن حول موضوع المؤتمر الدولي، وما ذكر عن موافقة اميركية على حل وسط بشأن صيغة مشروع القرار الذي اعدّته الدول غير المنحازة، تتضمّن ذكراً لهذا الموضوع، في بيان رئاسي، وليس في صلب مشروع القرار.

وكان الاهتمام الدولي بالأوضاع في المناطق الفلسطينية المحتلة قد عاد الى سابق عهده، في أعقاب التصعيد الاسرائيلي لأعمال القمع (أحداث مخيم البريج ومجزرة الاقصى)، الامر الذي احرج الادارة الاميركية، التي تجنّبت اللجوء الى استخدام حق النقض ضد مشاريع القرارات التي قدّمت الى مجلس الامن الدولي في هذا الشأن، وبذلت، في الوقت عينه، أقصى الجهود لافراغ تلك المشاريع من أي مضمون ملزم، لتجنّب تأزيم علاقات اسرائيل بالامم المتحدة. وفشلت المساعي الاميركية في اقناع حكومة شامير بالتجاوب مع قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٦٧٢، حيث أصرّت الحكومة الاسرائيلية على رفض القرار، ورفض استقبال بعثة الامين العام للامم المتحدة المكلّفة بدرس اوضاع الفلسطينيين. وقالت مصادر صحفية اسرائيلية، على خلفية المخاوف التي أعربت عنها مصادر سياسية في القدس من المداولات الجارية في مجلس الامن الدولي، «انه لا شك في ان اسرائيل ارتكبت، في موضوع علاقاتها بالامم المتحدة، كل الاخطاء الممكنة، وخدمت بذلك اعداءها. فلو لم تقرر الحكومة، فوراً، بعد احداث الاقصى، رفض استقبال بعثة الامم المتحدة، برئاسة جان كلود ايميه، الى القدس والمناطق [المحتلة الاخرى] لكان هذا الموضوع الآن في ذكريات الماضي» (**عل همشمار**، ١١/١٢/١٩٩٠).

لكن التعنّت الاسرائيلي أبقى الموضوع الفلسطيني على جدول أعمال مجلس الامن الدولي الى حين وصول شامير الى الولايات المتحدة الاميركية. ومارست الولايات المتحدة الاميركية، تارة، والاتحاد السوفياتي، تارة أخرى، الضغوط لتعديل صياغة مشروع القرار ولتأجيل التصويت عليه، الى حين انتهاء زيارة شامير لواشنطن، تجنّباً لردّ فعل شديد من جانب شامير يعكّر أجواء العلاقات بين الجانبين عشية المحادثات الرسمية (**المصدر نفسه**). وكان شامير استبق الاحداث، في ما يتعلّق بالمداولات الجارية في مجلس الامن الدولي، في مؤتمر صحافي عقده بعد انتهاء محادثاته مع رئيس الوزراء البريطاني، جون ميجور، أعلن فيه ان اسرائيل لن تشارك في أي مؤتمر دولي، ولن تقبل به. وأكد شامير ان السلام في المنطقة يمكن تحقيقه فقط بواسطة مباحثات مباشرة بين الاطراف ذات الشأن، وان اسرائيل لا تقبل بأن تقرّر جهة أجنبية مستقبلها ومصيرها. وأضاف: «نحن لسنا لوحدنا. واعتقد وآمل في ان دولاً عديدة سوف تتفهّم موقفنا» (**دافار**، ١٢/٧/١٩٩٠).

وكرّر شامير موقفه القاطع من المؤتمر الدولي في المحادثات التي أجراها في نيويورك مع السفير الاميركي في الامم المتحدة، توماس بيكرينغ، قبيل توجّهه الى واشنطن للالتقاء بالرئيس الاميركي. وقال شامير للسفير الاميركي ان الحيرة التي تبديها الولايات المتحدة الاميركية ازاء مشروع قرار الدول غير المنحازة، لا لزوم لها في هذا الحال، لأن فكرة المؤتمر الدولي، أصلاً، غير مقبولة من اسرائيل، واذا دعا مجلس الامن الدولي الى عقد مؤتمر دولي، فسوف ينشأ وضع «غير ودّي» في علاقات اسرائيل بالامم المتحدة. وبناء عليه، أوصى شامير الولايات المتحدة الاميركية بتوظيف جهودها لمنع اتخاذ قرار كهذا في الامم المتحدة (**المصدر نفسه**، ١٠/١٢/١٩٩٠).

وأعربت مصادر سياسية في القدس عن قلقها من المداولات الجارية في مجلس الامن الدولي، لناحية ازدياد المخاوف من استعداد اميركي للربط بين قضية الخليج والقضية الفلسطينية. وقالت هذه المصادر ان اسرائيل تنظر بخطورة الى التطوّرات في الأمم المتحدة انطلاقاً من اعتبارين، أو سببين: اولاً، لأن الولايات المتحدة الاميركية لم تعط في أي وقت مضى، مفعولاً ملزماً لموقفها المعلن من انها لا